

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤١٧

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد كولي سيك.....(السنغال)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-21163(A)



* 1 7 2 1 1 6 3 *

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤١٧ لمؤتمر نزع السلاح.

أصحاب السعادة السفراء، السادة أعضاء الوفود، يسرني أن أكون هنا معكم مرة أخرى بعد ستة أسابيع، في الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٧. واسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بالمثل الدائم الجديد لباكستان لدى مؤتمر نزع السلاح، السفير فاروق عامل، وأن أوكد له تعاوننا ودعمنا الكاملين في عملنا هنا في المؤتمر.

وقبل الانتقال إلى قائمة المتكلمين لهذا الصباح، أودّ أن استرعي انتباهكم إلى طلب من وفد يودّ - كدولة غير عضو - المشاركة في مداولاتنا. ويرد هذا الطلب في الوثيقة CD/WP.598/Add.6 المعروضة على حضراتكم. وتتضمّن الوثيقة جميع الطلبات الواردة حتى الساعة ٣ من بعد ظهر يوم الاثنين ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧.

هل لديكم أية تعليقات على هذا الطلب؟ وهل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدولة إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أُعلّق الجلسة لفترة وجيزة كي يتسنى لوفد أنغولا اتخاذ مقاعده في القاعة.

عُلّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أُعلن استئناف الجلسة. وسوف أعطي الكلمة في نهاية جلسة هذا الصباح إلى الممثل الدائم لميانمار كي يعرض علينا آخر المستجدات بشأن المشاورات الجارية في إطار الفريق العامل المعني بإيجاد سُبل المضي قُدماً، الذي أنشئ بموجب القرار الوارد في الوثيقة CD/2090.

وقد طلبت الوفود التالية أخذ الكلمة: باكستان، ومالطة، وفرنسا، والنمسا، والأرجنتين، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلجيكا، ونيوزيلندا، وجمهورية كوريا، وألمانيا. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل باكستان، السفير فاروق عامل.

السيد عامل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذه المسؤولية الهامة. وأودّ أن أوكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين. ونشيد بالطريقة الممتازة التي وجّه بها الرئيسان السابقان، الممثلان الدائم لرومانيا والاتحاد الروسي، دفعة مؤتمر نزع السلاح في مطلع هذه السنة. ونشكر أيضاً الممثل الدائم لميانمار، السفير هتين لين، على عمله الرائع كرئيس للفريق العامل المعني بإيجاد سُبل المضي قُدماً. ونعرب أيضاً عن تقديرنا للأمانة على ما قدّمته من دعم قيّم تحت القيادة القديرة للسيد مايكل مولر، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وبمساعدة من فريقه المتميز، بمن فيه السيدة ماري سليمان والسيد ماركو كالبوش وغيرهما كثيرون ممن يتفانون في العمل من وراء الكواليس.

السيد الرئيس، أتناول الكلمة اليوم في هذه القاعة الجميلة للمرة الأولى بصفتي ممثلاً دائماً لباكستان لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف وبصفتي سفيراً لدى مؤتمر نزع السلاح. ومن دواعي الشرف العظيم والامتياز أن أمثّل بلدي في هذه الهيئة الموقرة.

وألتمس دعم جميع الوفود الزميلة في الاضطلاع بهذه المهمة، وأؤكد لها تعاوي معهما. وأتطلع إلى العمل بشكل وثيق معكم جميعاً ونحن نواصل معالجة المسائل الحاسمة المدرجة في جدول أعمالنا.

وترى باكستان أن المؤتمر عنصر حاسم في هيكل الأمن الدولي. وهذا المؤتمر، باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح في العالم، جهاز حيوي ولا غنى عنه في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وتُعلق أهمية كبيرة عليه ولنلزم التزاماً راسخاً بتمكينه من أداء عمله بفعالية. وهو منتدى لا مثيل له، تشارك فيه جميع الدول الهامة عسكرياً في العالم على قدم المساواة من أجل إيجاد حلول مستدامة استدامة حقيقية لعديد من المسائل المرتبطة بالهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل على نحو يعزز السلام والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولا سبيل أمامنا لبلوغ ذلك الهدف إلا بالتقيّد بالمبدأ الرئيسي الداعي إلى تحقيق الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول.

السيد الرئيس، إن الاتجاه الحالي لا يبشّر بالخير. ونحن نحتاج إلى العمل من أجل تحقيق تعاون متعدد الأطراف يمكن الدول كافة من التعايش في سلام ووثام وازدهار وفقاً للمثل النبيلة للأمم المتحدة. بيد أن ما نلاحظه هو استمرار السعي إلى الهيمنة الإقليمية والعالمية. ومما يثير التوتُّرات ويؤجج عدم الاستقرار نزع التحريف التمييزي للنظام النووي العالمي التي تحركها اعتبارات استراتيجية وتجارية بدلاً من بناء نظام منصف بحق وقائم على القواعد لنزع السلاح وعدم الانتشار. لقد أشرنا في مناسبات عديدة في الماضي إلى أن أبعد ما يكون عن الواقعية هو أن نصبوا إلى الأمن المطلق وحرية العمل دون قيد لأنفسنا، بينما نتوقع من الآخرين التفريط في تعايشهم السلمي بتقييد مصالحهم الأمنية المشروعة.

إن مؤتمر نزع السلاح هو أحد أكثر ضحايا هذه الحالة مدعاة للأسف. وما هو منتدى متعدد الأطراف يُتوقع أن تتعاون فيه جميع الدول الأعضاء من أجل إرساء قواعد عالم خالٍ من الأسلحة النووية يقع فريسة للتنافس المستمر في مجال الأمن. وتركز قلة من الأقوياء على هيمنتها العسكرية وتعزيزها على حساب أمن الآخرين. ولا يمكن لتلك السياسات أن تؤدي بنا إلا إلى طريق مسدود. وتعبّر حالة الجمود التي آل إليها المؤتمر عن هذا الواقع الاستراتيجي السائد.

ولا تلقي باكستان اللوم على أساليب عمل المؤتمر في الوصول إلى هذا المأزق. وهذا المنتدى هو الهيكل المناسب لمساعدتنا في بلوغ حل تتوفّر له مقومات الاستدامة إذا تحلينا، نحن الدول الأعضاء في المؤتمر، بالإرادة السياسية التي تجعلنا نسمو فوق مصالحنا الذاتية الضيقة. وقد شهدنا ذلك في حالة اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الشروط الأساسية لإبرام معاهدات لنزع السلاح أن تشمل عضوية المؤتمر جميع أصحاب المصلحة المعنيين وأن يتيح نظامه الداخلي لكلٍ منا حماية مصالحه الحيوية.

ونحن نفهم الإحباط الناشئ عن حالة الجمود التي يعيشها المؤتمر. غير أن الحل ليس في التخلّي عن المؤتمر وفرض ما يسمّى بالتقدم خارج هذا الحفل - وذلك أيضاً على أساس من عدم التوافق ومن دون مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ولا يكمن العلاج أيضاً في الاستخفاف بالمخاوف الأمنية وإنكار دور الردع النووي في ضمان الاستقرار الاستراتيجي الإقليمي والدولي، وإعادة صياغة الخطاب ليقصر على الجانب الإنساني. ولا يمكن ببساطة

تحقيق أي تقدّم حقيقي في نزع السلاح النووي دون معالجة شواغل الدول التي تعتمد على الأسلحة النووية لضمان أمنها.

ولا يمكن أيضاً إحراز أي نجاح من خلال السعي إلى تحقيق تقدّم زائف في أفرقة خبراء محدودة العضوية خارج إطار المؤتمر - مرة أخرى دون مشاركة جميع أصحاب المصلحة وعلى أساس مُهَجَّجٍ جُرِّبَتْ وثبت فشلها في الماضي - بدلاً من معالجة المسائل الحقيقية التي تحول دون بدء المفاوضات بشأن البنود الأخرى في جدول أعمال المؤتمر.

السيد الرئيس، أود أن أعرض بإيجاز موقف باكستان بشأن بنود جدول أعمال المؤتمر. تؤيد باكستان التفاوض في المؤتمر على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تكون عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها. وينبغي أن يكون الهدف من هذه الاتفاقية، حسب ما سلمت به الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، هو تحقيق الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول بأدنى مستوى ممكن من التسلّح والقوات العسكرية.

وتؤيد باكستان أيضاً بدء مفاوضات في المؤتمر حول إبرام معاهدة دولية بشأن ضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلّح في الفضاء الخارجي. ويُرسى مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي الذي قدمته الصين وروسيا معاً، أساساً مفيداً لمنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي.

وباكستان على أهبة الاستعداد أيضاً للانضمام إلى الأعمال الموضوعية في المؤتمر لوضع صكوك مُلزِمة قانوناً بشأن القضايا المعاصرة المؤثرة على السلام والأمن الدوليين. وهي تشمل الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، وأمن الفضاء الإلكتروني، ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وسائر أنواع منظومات الأسلحة المزرعة للاستقرار.

وفيما يتعلّق بمسألة المواد الانشطارية، ترى باكستان أن أي معاهدة قد تغضّ الطرف عن تفاوت مخزونات المواد الانشطارية ستكون ضارة بالاستقرار الدولي والإقليمي وستؤثّر سلباً على أمننا الوطني. ويمكن لمعاهدة "لا تغطي سوى وقف إنتاج المواد الانشطارية"، حسب ما هو متوقّع في إطار ولاية شانون، أن تجمّد الوضع الراهن وتحوّله إلى ميزة استراتيجية تستفيد منها أقلّة مختارة، دون المساهمة بأي دور في نزع السلاح النووي. ومما يزيد من التباينات في منطقتنا السياسات التمييزية التي ينتهجها بعض كبار الموردين النوويين. ولذلك تؤيد باكستان إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية تشمل المخزونات القائمة. ولا تزال ورقة العمل المقدمة منا في الوثيقة CD/2036، بما تتضمنه من اقتراحات ملموسة للتعامل مع مختلف فئات المخزونات القائمة، مطروحة. وباكستان مستعدة أيضاً للمشاركة في عملية تستبعد ولاية شانون التي جرى حلّها بهدف التوصل إلى ولاية تفاوضية جديدة توسّع نطاق المعاهدة المقترحة كي تشمل المخزونات القائمة وتنطبق على جميع الدول سواسية دون تمييز.

السيد الرئيس، في ظل عدم وجود توافق في الآراء بشأن بدء مفاوضات حول أي مسألة من المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، يمكننا الاستفادة من الوقت المتاح في المؤتمر لإجراء مناقشات منظمّة. وكان للمناقشات المتعمّقة غير الرسمية التي دارت في إطار جدول أنشطة ٢٠١٤ و ٢٠١٥ قيمة كبيرة. فقد أتاحت منصّة تفاعلية وموضوعية لتبادل الآراء من أجل المساعدة على بلورة فهم أفضل لمختلف الرؤى.

وفي هذا الصدد، نرحب بالنهج الذي اتخذه رئيس الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً في اقتراح إنشاء أفرقة فرعية مختلفة لإجراء مناقشات بشأن جميع المسائل ذات الصلة. ويتيح ذلك منبراً للاستفادة من نقاط التقارب وتضييق هوة الخلاف بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع أساس مقبول لبدء مفاوضات في إطار برنامج عمل متوازن وشامل.

ويمثل النجاح الذي حققته مؤخراً هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في نيويورك في الاتفاق بتوافق الآراء على مجموعة من التوصيات للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٩ إنجازاً كبيراً. ويؤكد ذلك الإمكانيات التي تتسم بها آلية الأمم المتحدة المتوافق عليها في مجال نزع السلاح واستمرار صلاحية تلك الآلية. ولا يوجد أي سبب في المؤتمر يبرر عدم تحقيقنا نجاحاً يضاهي نجاح هيئة نزع السلاح.

وقبل أن اختتم كلمتي، أودّ أن أضيف أن باكستان تشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء تجربة القذيفة التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً. ومن المؤسف أن البلد المذكور تجاهل قرارات مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة. وتُعرب باكستان عن استيائها من هذا العمل وتؤكد من جديد دعوتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التقيّد بالتزاماتها الدولية وتجنّب أي تدابير تقوِّض السلام والاستقرار الإقليميين وتتناهي مع هدف التوصل إلى حل سلمي في إطار المحادثات السادسة.

وأخيراً، سيدي الرئيس، أودّ أن أؤكد من جديد استمرار وفد بلدي في مشاركته الفاعلة والبناءة في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونسلم بفوائد التعاون المتعدد الأطراف في المؤتمر من أجل بناء هيكل أممي منصف ومستقر. وأتطلع إلى الاستماع إلى الآراء المهنية والمشورة الحكيمة من جميع الزملاء في هذه القاعة والاستفادة منها. وأعول على مساعدتكم في التعرف على مختلف المسائل. وأؤكد لكم تعاوني ومشاركتي على نحو وثيق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وكلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة مالطة.

السيدة كمباينين (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أتحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد الجبل الأسود، وصربيا، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، بيان الاتحاد الأوروبي.

ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة تجربة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً قذيفة تسيارية، وهو ما يشكل انتهاكاً خطيراً للقرارات المتعددة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتشكل هذه العملية وعمليات الإطلاق السابقة تهديداً للسلام والأمن الدوليين ولنظام عدم الانتشار، وتزيد من مفاومة التوتُّرات في المنطقة في وقت نحتاج فيه إلى التهدئة.

ويحثّ الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنال فوراً لالتزاماتها الدولية. ويجب عليها وقف جميع التجارب النووية والكف عن جميع عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية والتخلّي عن أسلحتها النووية أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى وبرامج القذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه.

وتُشكّل البرامج النووية والمتصلة بالقذائف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً خطيراً ومتزايداً وتتطلب رداً دولياً قوياً وفي الوقت المناسب قبل اكتساب ذلك البلد قدرة تشغيلية في مجال الأسلحة النووية.

ويُرحب الاتحاد الأوروبي بالبيان المشترك الذي أيده أكثر من ٦٠ دولة خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي عام ٢٠٢٠، ويدعو جميع الدول إلى التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الدخول في حوار ذي مصداقية وذي مغزى مع المجتمع الدولي. والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم هذه العملية من أجل الحوار. وسوف تبقى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، نائبة الرئيس فيديريكا موغيريني، خلال الأيام المقبلة على اتصال وثيق مع جميع الشركاء الدوليين من الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة مالطة، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة فرنسا.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أن هذه المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلادي الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أؤكد لكم دعمنا الكامل لكل جهودكم.

وتؤيد فرنسا تماماً البيان الذي أدلى به منذ قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعملية إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها كوريا الشمالية. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في ٢٠٢٠، التي عقدت في فيينا يوم ١٢ مايو/أيار من الأسبوع الماضي، قدّمت فرنسا وكوريا الجنوبية بياناً يدين برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية. ولاقى البيان تأييداً من ٦٢ دولة طرفاً في المعاهدة تمثل جميع مناطق العالم. وفي ظل اقتراب كوريا الشمالية من اكتساب قدرة تشغيلية في المجال النووي بما يشكّل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، يسترعي البيان الانتباه إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتطبيق الجزاءات الحالية المفروضة على كوريا الشمالية بأكبر قدر ممكن من الصرامة. وتزداد أهمية هذا البيان في ظل إطلاق كوريا الشمالية قذيفة تسيارية أخرى يوم الأحد.

وإزاء هذه الخلفية، تُرحّب فرنسا بالتعبئة الواسعة للدول الأطراف في المعاهدة للحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي. وتؤمن فرنسا إيماناً راسخاً بأن الأسلحة النووية وبرامج القذائف التسيارية في كوريا الشمالية تشكّل تهديداً خطيراً. وسوف تواصل العمل داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي - ومع شركائها الإقليميين - لتحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وضمان تخلي النظام في كوريا الشمالية عن برنامجه الخاص بالأسلحة النووية بطريقة كاملة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها.

وأود أن أبلغكم أن فرنسا قد أرسلت إلى الأمانة تقييماً وطنياً، لتعميمه كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح، بشأن الهجوم الكيميائي الذي وقع في سوريا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتستند نتائج هذا التقييم التي أعلنت على الملأ، إلى تحقيقات وتحليلات أجريت بأكبر قدر من

العناية والدقة من جانب أجهزة الاستخبارات الفرنسية. واستطعنا استخلاص استنتاجات بشأن ثلاثة جوانب رئيسية للهجوم: نوع المادة الكيميائية المستخدمة، والطريقة التي أنتجت بها تلك المادة، وكيفية نشرها. وندعو جميع أعضاء المؤتمر إلى الاطلاع على تلك الوثيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة فرنسا على بيانها وكلماتها الطيبة. وأُعطي الكلمة الآن إلى ممثل النمسا.

السيد هاينوتزي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن وفد بلدي لم يتناول الكلمة بعد في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل، وأود أيضاً أن أشيد بجهود سلفكم من الاتحاد الروسي.

وبطبيعة الحال، تؤيد النمسا تماماً البيان الذي أدلى به منذ قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد طلبت أخذ الكلمة كي أضيف بعض الملاحظات بصفة وطنية. إن النمسا تدين بقوة عملية إطلاق القذيفة الصاروخية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً والتي تُمثل مرة أخرى انتهاكاً خطيراً للقرارات المتعددة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكما أكد وزير الخارجية النمساوي، سيباستيان كورتز، في بيانه الذي أدلى به يوم الأحد: "لا يمكن قبول الاستفزازات المستمرة وانتهاكات القانون الدولي. ولا بد أن تُتخذ إجراءات مسؤولة وأن تثبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الاستعداد لاحترام القانون الدولي والدخول في مفاوضات".

وتؤدي الإجراءات المتخذة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى زيادة حدة التوترات، سواءً على الصعيد الإقليمي أو العالمي، وتُشكّل خطراً يُهدّد السلام والأمن العالميين. ولذلك نحث البلد المذكور على الامتثال للقانون الدولي وإنهاء برامجه النووية والمتصلة بالقذائف. ولا يؤدي البحث عن الأمن من خلال الأسلحة النووية سوى إلى زيادة المخاطر بالنسبة للجميع. وتدل حالة هذا البلد على الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل النمسا على بيانه وكلماته الطيبة، وأُعطي الكلمة الآن إلى ممثل الأرجنتين.

السيد سيما (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أؤكد لكم تعاون بلدي الكامل معكم خلال مدة رئاستكم. وترى الأرجنتين أن النقاش الواسع النطاق الذي دار في فيينا يُعبّر عن الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي. والأرجنتين، إذ تأخذ ذلك في الحسبان، ترى أن من المفيد الإشارة إلى بعض المواضيع التي أثارَت أكبر قدر من الاهتمام بين الوفود بهدف اعتماد مؤتمر نزاع السلاح نهجاً إيجابياً وواقعياً بدرجة أكبر استكمالاً للعملية التي انطلقت في فيينا وستختتم في عام ٢٠٢٠. وفيما يلي تلك المواضيع:

١- لا تزال المعاهدة تشكّل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار ويجب إعطاء نفس القدر من الاهتمام لكل ركائزها الثلاث؛

٢- لا يزال القرار الصادر في عام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل لعام ٢٠١٠ تُشكّل أساساً صلباً للجهود الجارية نحو التنفيذ الفعال للمعاهدة؛

- ٣- انصب التركيز على نظام الضمانات الذي تنص عليه المعاهدة وعلى الدعم المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ ذلك النظام؛
- ٤- هناك اعتراف بالحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية كحق ثابت لجميع الدول، تقوم فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور هام في تقديم المساعدة إلى الدول والتعاون معها في هذا الصدد؛
- ٥- يلزم على وجه الاستعجال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ.
- ٦- يُشكّل التحقق من نزع السلاح النووي جزءاً هاماً من تنفيذ المادة السادسة؛
- ٧- يُشكّل التفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية خطوة حاسمة يجب اتخاذها من أجل نزع السلاح النووي؛
- ٨- تقع المسؤولية الأولى عن نزع السلاح النووي على عاتق الدول التي تحوز أسلحة نووية؛
- ٩- يتعيّن تنفيذ قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي وتمديداتها لعام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.
- وترى الأرجنتين أنه ينبغي النظر إلى عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي باعتبارها آلية تكميلية تدعم أعمال مؤتمر نزع السلاح وتثريها. وينبغي النظر بنفس الطريقة إلى الهيئات التي أنشأتها الجمعية العامة، وهي فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومؤتمر التفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية. وستتمكّن بذلك من تحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي التي اتُفق عليها قبل زهاء ٧٠ عاماً.
- السيد الرئيس، ينشأ الخلاف في الرأي عندما نبدأ في مناقشة التغييرات التي لا بد من إجرائها. وعلى الرغم من تلك الاختلافات، أود أن أردد المعاني التي جاشت بها عبارات السفير فان دير كفاست عند افتتاح الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ عندما قال: يجب علينا، نحن الدبلوماسيين، أن نسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة. والأهداف المشتركة بالنسبة للأرجنتين هي إحداث تغيير.
- وأخيراً، سيدي الرئيس، تدين الأرجنتين مرة أخرى إدانة قاطعة ما قامت به كوريا الشمالية مؤخراً من إطلاق قذيفة تسيارية بعد فترة وجيزة من انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية. ونرى أن هذه العملية عمل آخر من أعمال الاستفزاز والعداء للمجتمع الدولي.
- الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وكلماته الطيبة. وأعطي الآن الكلمة إلى ممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، تدين الولايات المتحدة بشدة تجربة القذيفة التسيارية التي أجراها مؤخراً النظام في كوريا الشمالية والتي تشكّل انتهاكاً للقرارات المتعددة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويأتي هذا الانتهاك الأخير في أعقاب اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في فيينا

وأدانت خلاله أغلبية ساحقة من البلدان السلوك المتهور والخطير لبيونغ يانغ. وتمثل عملية الإطلاق الأخيرة نموذجاً آخر للتحدي من جانب النظام في كوريا الشمالية. ولا يمكننا السماح باستمرار تلك الأفعال الاستفزازية من دون زيادة العواقب التي تتحملها كوريا الشمالية والجهات الداعمة لها. وينبغي أن يشكّل هذا الفعل الأخير الذي يُزعزع الاستقرار دعوة موجّهة إلى كافة الدول لفرض جزاءات أكثر صرامة ضد هذا النظام. ومن الضروري أيضاً فرض مزيد من التدابير العقابية والتبعية وتنفيذها تنفيذاً كاملاً لحمل ذلك النظام على تغيير مساره. ويجب أن تخضع كوريا الشمالية للمحاسبة.

وأود، سيدي الرئيس أن أطرح نقطتين أخيرتين: الولايات المتحدة لا تعترف بكوريا الشمالية كدولة حائزة للأسلحة النووية ولن تعترف بذلك؛ واسمحوا لي أن أُكرّر من جديد أن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان وكوريا الجنوبية سيظل راسخاً لا يتزعزع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه، وأُعطي الكلمة إلى ممثل بلجيكا.

السيد ميولي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس: بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلادي الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أؤكد دعمنا الكامل لكم وأنتم تمسكون بدفة توجيهنا في أعمالنا المقبلة. ويؤيد الوفد البلجيكي البيان المقدم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفة وطنية بالنظر إلى خطورة الأوضاع.

أدلى نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في بلجيكا، السيد ديديه رايندرز ببيان يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠١٧ أدان فيه بشدة عملية إطلاق القذيفة التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشمالية الديمقراطية مؤخراً، واصفاً إياها بأنها انتهاك آخر للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويُشكّل برنامج القذائف التسيارية في كوريا الشمالية تهديداً للأمن الإقليمي والدولي، ويشكّل عائقاً كبيراً أمام محاولات تيسير الحوار، ويقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتدعو بلجيكا مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الوقف الفوري لبرنامجها غير القانوني الخاص بالأسلحة النووية على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وتطلب بلجيكا من البلد المذكور أن يكف عن إجراء أي تجارب أخرى وأن يمثل لالتزاماته الدولية كي يتسنى استئناف الحوار. وتُشجّع بلجيكا المجتمع الدولي على تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن وتعزيز جهود تخفيف حدة التوتر كي يتسنى تحقيق هدف جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة سلمية خالية من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بلجيكا وأُعطي الكلمة إلى ممثلة نيوزيلندا.

السيدة دونيللي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلادي الكلمة تحت رئاستكم، أرجو أن تسمحوا لي أن أؤكد لكم دعم نيوزيلندا وتعاونها الكاملين في مهمتكم المقبلة.

السيد الرئيس، تنضم نيوزيلندا إلى قائمة الأصوات التي تدين بشكل قاطع آخر عملية لإطلاق قذائف تسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٧. ونتفق مع ما طُرح بالفعل من شواغل ترى أن تلك الإجراءات استفزازية بدرجة كبيرة وغير

مسؤولة. ولنيزيلندا تاريخ طويل في معارضة الأسلحة النووية والدعم الثابت منذ أمد بعيد لنظام عدم الانتشار النووي. ويُشكّل تحدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مراراً المعايير والممارسات الدولية تقويضاً خطيراً لنظام عدم الانتشار الدولي ويُهدّد الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وما زلنا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن برامجها النووية والمتصلة بالقذائف على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، والتوقف عن أي عمل يزيد من حدة التوترات الإقليمية. ونحث البلد المذكور على معاودة الدخول في حوار ذي مغزى مع المجتمع الدولي، لا سيما في إطار المحادثات السادسة.

وسوف تواصل نيزيلندا العمل مع شركائنا الإقليميين والدوليين من خلال وسائل تشمل تطبيق الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للتأكد من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تُدرك أن إجراءاتها غير مقبولة للمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة نيزيلندا على بيانها وكلماتها الطيبة. وأُعطي الكلمة الآن إلى ممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم إين - شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يبدأ بتوجيه ترحيب حار إلى سعادة السيد فاروق عامل سفير باكستان لدى مؤتمر نزع السلاح. ونتطلع إلى العمل عن كثب معه.

وتدين جمهورية كوريا بأشد العبارات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية يوم الأحد الماضي. وتشكّل عملية إطلاق القذيفة - وهي سابع استفزاز من هذا النوع خلال هذه السنة وحدها - انتهاكاً واضحاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتحدياً خطيراً للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المجتمع الدولي. وتلاحظ جمهورية كوريا بصفة خاصة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قامت بذلك الاستفزاز مباشرة بعد تولى الإدارة الجديدة مهام منصبها. وتُحذّر حكومة جمهورية كوريا بقوة البلد المذكور من أن يضع على المحك تصميم حكومة جمهورية كوريا والمجتمع الدولي على نزع السلاح النووي وإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية. وعلاوة على ذلك، تهيب حكومة جمهورية كوريا مرة أخرى بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقف جميع أشكال الاستفزاز والعودة إلى طريق الحوار من أجل نزع السلاح النووي.

ولن تتسامح حكومة جمهورية كوريا مع أي عمل استفزازي من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وستظل ثابتة في حماية الأمن مستندة في ذلك إلى الأساس الراسخ لتحالفاتها الثنائية وبالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي قاطبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وكلماته الطيبة. وأُعطي الكلمة الآن إلى ممثل ألمانيا.

السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الهام ونؤكد لكم الدعم الكامل من وفد بلادي.

وتؤيد ألمانيا تماماً البيان الذي قدمه للتو الاتحاد الأوروبي بشأن عملية الإطلاق الأخيرة لقذيفة تسليحية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتدین ألمانيا بأشد العبارات الممكنة تلك العملية الأخيرة التي تشكّل انتهاكاً خطيراً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توقف برامجها التسلّحية والنووية غير القانونية على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وعلاوة على ذلك، تدعو ألمانيا البلد المذكور إلى الدخول في حوار ذي مصداقية وذي مغزى مع المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ألمانيا وأعطي الكلمة إلى ممثل إيطاليا.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي أول مرة أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم على توليكم مسؤوليتكم وأؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي.

وأود أن أشارك الوفود الأخرى في التأكيد من جديد على أن إيطاليا تدین بأشد العبارات تجربة إطلاق القذيفة التسلّحية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً. وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به من قبل الاتحاد الأوروبي. وتشكّل تلك التجربة انتهاكاً واضحاً آخر للقرارات المتعددة القائمة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويأتي مباشرة بعد اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار النووي. ويمثل برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بالقذائف والأسلحة النووية تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين ولنظام عدم الانتشار العالمي. ويجب على البلد المذكور التخلي عن الطريق التي يسلكها نحو العزلة الذاتية والتحدي المستمر للمجتمع الدولي. وندعو إلى التوقف دون إبطاء عن كل برامج القائمة المتعلقة بالقذائف التسلّحية والنووية على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها. وسوف تواصل إيطاليا المساهمة في رد قوي و متماسك من المجتمع الدولي بصفقتها الحالية كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إيطاليا، وأعطي الكلمة إلى ممثل اليابان.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين من أجل تنشيط المؤتمر.

السيد الرئيس، على الرغم من الدعوات القوية من المجتمع الدولي أثناء عطلة نهاية الأسبوع الماضي، بما فيها خلال الأسبوع الماضي أثناء الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسليحية في انتهاك واضح لسلسلة من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبما يتعارض مع البيان المشترك للمحادثات السادسة. إن عملية الإطلاق هذه غير مقبولة بالمرّة. إنها تُشكّل تهديداً خطيراً و متزايداً، ليس فقط لليابان، بل وكذلك للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونُدين بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونحثها على تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والوفاء بسائر الالتزامات فوراً وعلى نحو كامل والكف عن القيام بمزيد من الأعمال الاستفزازية.

وترى اليابان أن لمؤتمر نزع السلاح دوراً حيوياً في النهوض بنزع السلاح النووي. ولذلك لا بد من تنشيطه والتغلب على حالة الجمود التي آل إليها. وفي هذا الصدد، تُرحّب اليابان بالمبادرات التي اتخذها رئيس الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، السفير لين، واقتراحه عقد مشاورات مع الأفرقة العاملة هذا الأسبوع. وتأمل اليابان بشدة أن تُعزز المناقشات والمداولات التي دارت في الفريق العامل فهما المشترك وأن تساعدنا على اعتماد برنامج عمل يشمل ولاية تفاوضية. وأرى أيضاً أن إرساء علاقة عمل تفاعلية في جنيف مع المعارف والخبرات المهنية سيساهم في مناقشات بناءة وموضوعية.

واليابان مستعدة للمشاركة بدور فاعل والمساهمة في مداولات الفريق العامل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل اليابان على بيانه ودعمه، وأعطي الكلمة إلى ممثل كندا.

السيد دافيسون (كندا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، تدين كندا عملية إطلاق القذيفة التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٤ أيار/مايو منتهكة بذلك عديداً من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتؤكد هذه العملية، التي تأتي في أعقاب استفزازات أخرى ذات طبيعة مماثلة، بما فيها تجربتان نوويتان في عام ٢٠١٦، مدى التهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأمن الإقليمي والدولي، وتكشف عن الحاجة إلى استجابة دولية متضافرة.

(تكلم بالإنكليزية)

ونطلب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الامتنال لالتزاماتها الدولية، واتخاذ خطوات ملموسة صوب نزع السلاح النووي، والمشاركة مرة أخرى في مفاوضات حقيقية من أجل التوصل إلى حل سياسي سلمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كندا، وأعطي الكلمة إلى ممثل إسبانيا.

السيد إيرايث إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئتك، وأتضمن لكم كل النجاح في مهامكم الجديدة. ونحن بطبيعة الحال نقدم لكم دعمنا أيضاً بصفتنا إحدى الدول الأعضاء الأخرى التي ستتولى رئاسة هذه الدورة.

السيد الرئيس، تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتدين بشدة العملية الأخيرة لإطلاق قذيفة تسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠١٧، وهو ما يمثل انتهاكاً صارخاً آخر لعديد من قرارات مجلس الأمن ويُشكّل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. وتتفق إدانتنا لهذا الفعل مع البيان الذي أيدته إسبانيا مؤخراً مع ٦١ بلداً آخر خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي في عام ٢٠٢٠.

وتحث إسبانيا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برنامجها النووي والمتصل بالقذائف التسيارية على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، والدخول في حوار ذي مصداقية وذو مغزى مع المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إسبانيا، وأعطي الكلمة إلى ممثل هولندا.

السيد فان دير كفاست (هولندا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أعرب لكم عن تمنياتنا لكم بكل النجاح، وأن أؤكد لكم دعمنا.

(تكلم بالإنكليزية)

ثانياً، أود أن أرحب بالسفير فاروق عامل في قاعة المجلس. ونود، سعادة السفير، أن نعمل معكم في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف. وفي هذا الإطار، يتعيّن علينا معالجة المسائل الحاسمة في مؤتمر نزع السلاح من أجل ضمان جعل المؤتمر عنصراً حاسماً مرة أخرى في آلية نزع السلاح. ويتطلب ذلك شجاعة وإرادة سياسية لمعالجة المسائل الرئيسية في هذه الهيئة بحرية ودون شروط. وفي هذا الإطار، أود أيضاً أن أشكر وفد ميانمار وأن أشكر بصفة خاصة السفير لين لعمله في تنشيط هذه الهيئة. ونتطلع، سعادة السفير، إلى تقديم تقريركم في الأسبوع المقبل، ونشكركم على ما قمتم به.

السيد الرئيس، أود أن ألقى بياناً بالنيابة عن هولندا بشأن عملية إطلاق القذيفة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالإضافة إلى البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، تود مملكة هولندا أن تُدلي بالبيان التالي بصفة وطنية.

تدين مملكة هولندا بشدة العملية الأخيرة لإطلاق قذيفة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذه العملية التي أُجريت يوم ١٤ أيار/مايو هي بالفعل سابع عملية إطلاق خلال هذه السنة. وتُشكّل التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التي تُجرىها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في المنطقة ويجب أن تتوقف فوراً. وتحت مملكة هولندا البلد المذكور على التوقف فوراً عن استفزازاته المستمرة والدخول مرة أخرى في حوار حقيقي مع المجتمع الدولي. وضمناً لذلك، يقع على المجتمع الدولي واجب التطبيق الكامل للجزاءات المفروضة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لأن هذه الجزاءات لن تكون فعالة إلا من خلال جهود مشتركة ودؤوبة من كل الدول. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل هولندا العمل مع الاتحاد الأوروبي ومن خلال الأمم المتحدة لضمان قيام المجتمع الدولي بعمل موحد وفعال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل هولندا على بيانه، وأعطي الكلمة إلى ممثل الصين.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وسوف يدعمكم الوفد الصيني بكل همة في مساعيكم لإعادة المؤتمر إلى عمله الموضوعي في أقرب وقت ممكن. وأود أيضاً الترحيب بالممثل الدائم الجديد لباكستان، السفير فاروق عامل. وإني على ثقة من أن وصوله سيبعث حياة جديدة في عملنا، وأتطلع إلى العمل معه في تعاون وثيق.

إن إنشاء الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً هو محصلة هامة للجزء الأول من دورة المؤتمر لهذا العام. وسوف تساعد مختلف الأفرقة الفرعية المواضيعية المقترح تكوينها في إطار الفريق العامل للمشاركة في تبادل عملي ومتعمق للآراء بهدف دفع المناقشات قدماً، جميع الأطراف على بلورة فهم مشترك أعمق وتضييق شقة الخلافات. ولكي يبدأ الفريق العامل أنشطته في أقرب وقت ممكن، يعقد رئيسه، السفير هتين لين، منذ بعض الوقت، مشاورات

موسّعة مع جميع الأطراف، ونحن نشيد بتلك الجهود. وتُعرب الصين عن استعدادها للمشاركة في هذه المناقشات بروح من المرونة والانفتاح ومن خلال نهج بناء، كي يتسنى للفريق العامل بدء عمله فوراً وتحقيق نتائج إيجابية.

السيد الرئيس، فيما يتعلق بعملية الإطلاق التي أُجريت في ١٤ أيار/مايو من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أدلى المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية الصينية البيان التالي في نفس ذلك اليوم:

تتضمن القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن أحكاماً واضحة متعلقة باستخدام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتكنولوجيا القذائف التسيارية لإجراء عمليات الإطلاق. وتعارض الصين انتهاك تلك الدولة لقرارات مجلس الأمن في تنفيذ تلك العمليات. إن الحالة الراهنة في شبه الجزيرة معقدة وحساسة، وينبغي لجميع الأطراف ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأنشطة التي يمكن أن تزيد من حدة التوتر في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على بيانه ودعمه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة النرويج.

السيدة هاوغ (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشارك وفد بلادي الآخرين في توجيه أشد عبارات الإدانة للتجارب النووية والمتصلة بالقذائف التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتؤيد النرويج الإعلان الذي أعدته فرنسا وجمهورية كوريا بشأن هذه المسألة خلال الجلسة الأولى التي عقدت في الأسبوع الماضي للجنة التحضيرية لدورة استعراض معاهدة منع الانتشار النووي لعام ٢٠٢٠.

وتمثل إجراءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونبرتها الخطائية تحدياً خطيراً لنظام عدم الانتشار وتُفوّض أي بيئة عالمية يمكن أن تفضي إلى نزع السلاح النووي. ونشعر بالجزع إزاء انتهاكها الصارخ لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونؤيد الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودبلوماسي وسياسي لهذه الحالة، ولكن يتعيّن الآن على البلد المذكور أن يبرهن على التزامه الحقيقي بالتماس حل سياسي لهذه الأزمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة النرويج، وأعطي الكلمة إلى ممثل بولندا.

السيد برويلو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن أمنيّاتي لكم بالتوفيق في مساعيكم بصفتكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أن أوجه أيضاً عبارات ترحيب حار إلى السفير الجديد لباكستان.

وتؤيد بولندا تماماً البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أيضاً أن أوضح موقفنا الوطني بالاستناد إلى بيان وزارة الشؤون الخارجية البولندية. إن بولندا تدين تجربة إطلاق قذيفة تسيارية التي أجرتها مؤخراً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتُشكّل هذه الأعمال التي تقوم بها السلطات في بيونغ يانغ تهديداً للأمن والسلام في المنطقة ولنظام عدم الانتشار الدولي ونظام مراقبة الأسلحة. وندعو السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف الأعمال الاستفزازية التي تُشكّل انتهاكاً من جانب بيونغ يانغ لالتزاماتها الدولية ولكثير من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما فيها القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ونحث السلطات في كوريا الشمالية على العودة إلى الحوار وانهج

سياسة خارجية سلمية على أساس من الثقة المتبادلة. ونحن مستعدون لدعم الإجراءات الهادفة إلى بناء أمن واستقرار دائمين في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بولندا، وأعطي الكلمة إلى ممثل تركيا.

السيد أغاجيكوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة، أهنتكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم دعم وفدي لكم خلال مدة ولايتكم.

وتدين تركيا عملية إطلاق القذيفة التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠١٧. ويُشكّل هذا الإطلاق انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وندعو البلد المذكور إلى عدم تجاهل الفرص القائمة للحوار وإلى الكف عن سلوكه الذي لا يؤدي إلا إلى الإضرار بالسلام والأمن في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تركيا، وأعطي الكلمة إلى ممثلة فنلندا.

السيدة هاكالا (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بياني بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لكم. وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بزميلنا الجديد من باكستان.

وتؤيد فنلندا تماماً البيان الذي تلاه ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود أن أؤدي بعض الملاحظات الإضافية بصفة وطنية. إن فنلندا تدين عملية إطلاق القذيفة التي أطلقتها مؤخراً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويُشكل هذا الإطلاق مرة أخرى انتهاكاً للقرارات المتعددة المتخذة بالإجماع من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي إضافة أخرى لانتهاكات الخطيرة للالتزامات والتعهدات الدولية.

وخلال الجلسة الأخيرة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار النووي، انضمت فنلندا إلى البيان المتعلق بالتحدي الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمعاهدة. وأود أن أؤكد أن أكثر من ٦٠ دولة طرفاً أدانت بقوة في ذلك البيان التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويُشكل برنامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية في البلد المذكور الذي بات على وشك اكتساب قدرة تشغيلية في المجال النووي، تهديداً خطيراً ومتزايداً للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تأخذ تلك الرسائل القوية الموجهة من المجتمع الدولي على محمل الجد. وتحث فنلندا البلد المذكور على الامتثال الصارم لكل التزاماته الدولية وعلى الدخول في حوار ذي مصداقية وذي مغزى، والتعاون مع المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة فنلندا، وأعطي الكلمة إلى ممثلة بلغاريا.

السيدة دافيدوفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنتكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. وأود أيضاً أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب بالممثل الدائم الجديد لباكستان، وأتمنى له النجاح في كل مساعيه.

وتؤيد بلغاريا تماماً البيان الذي ألقى بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود إبداء بعض الملاحظات الإضافية بصفة وطنية. وقد عبّرت بلغاريا عن موقفها في بيان من وزارة الشؤون الخارجية بتاريخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧. وتدين بلغاريا عملية الإطلاق الأخيرة للقذيفة التسيارية

من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويُشكّل هذا الإطلاق وغيره من عمليات الإطلاق السابقة تهديداً مباشراً للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومُثل انتهاكاً خطيراً آخر لكل القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ونوجه نداءً قوياً إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالكف عن أعمالها الاستفزازية وبتعليق برامجها النووية والمتصلة بالقذائف التسيارية على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ويجب على البلد المذكور التقيد بالتزاماته الدولية واستئناف الحوار مع المجتمع الدولي على نحو ذي مصداقية وذي مغزى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة بلغاريا، وأعطي الكلمة إلى ممثلة إسرائيل.

السيدة يارون (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفدنا الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أعرب لكم عن تقديرنا للطريقة التي تديرون بها مداولاتنا، وأؤكد لكم دعمنا الكامل لكم في الاضطلاع بواجباتكم.

ونود أن نضم صوتنا إلى الوفود السابقة في الإعراب عن القلق إزاء عملية إطلاق القذيفة التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٤ أيار/مايو. وتدين إسرائيل الاستفزازات التي يرتكبها البلد المذكور والتي تُشكّل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتهدّد السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة إسرائيل، وأعطي الكلمة إلى ممثلة السويد.

السيدة بارد (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم تلك المهمة الهامة، وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل لكم. وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بزميلنا من باكستان.

وأود أن أشير إلى بيان الاتحاد الأوروبي الذي تؤيده السويد تماماً. وأرغب في إضافة بضعة تعليقات بصفة وطنية.

تشكل عملية إطلاق القذيفة التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً انتهاكاً صارخاً لعدد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتفتح هذه العملية الباب على مصراعيه لزيادة حدة التوترات في المنطقة. وكما أعلن مجلس الأمن، تُشكّل تلك الأعمال تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وينبغي أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوراً عن كل الأنشطة النووية والمتصلة بالقذائف التسيارية وأن تمتثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

إن أفضل سبيل للتحرك قدماً نحو التخفيف من حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة هو الحوار والمفاوضات. ونُشجّع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على أن تسلك هذا السبيل بدلاً من استمرارها في انتهاك القواعد الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة السويد، وأعطي الكلمة إلى ممثل الجمهورية

العربية السورية.

السيد الثُقري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحو لنا مرة أخرى أن

نُجدد ترحيبنا بكم في موقع الرئاسة وتقديرنا أيضاً للطريقة المميّزة التي تديرون بها أعمال المؤتمر.

أيضاً اسمحو لي أن نُعبر عن ترحيبنا وسعادتنا بسعادة سفير باكستان فاروق أميل. أطيب أمنياتنا له. نعرف تماماً الدور المميز الذي تضطلع به باكستان في أعمال هذا المؤتمر والقيمة المضافة التي تقدمها وتضيفها إلى أعماله. وكلنا ثقة أن سعادة السفير سيكون في إطار وفي سياق هذا المنحى وهذا النهج لباكستان.

في الحقيقة طلبت الكلمة كي أتقدم بتعقيب بسيط على ما ذكرته سفيرة فرنسا بخصوص تقرير الاستخبارات الفرنسية، وبالأخص أنها أشارت في ذلك التقرير إلى بلدي، الجمهورية العربية السورية. سأبدأ وسأحاول أن يكون الرد في السياق المهني والحرفي الذي يقتضيه منا حضورنا ووجودنا في هذا المؤتمر.

النقطة الأولى، في إطار القانون الدولي، ومع نهاية القرن التاسع عشر، أي أننا نتحدث عن ما يزيد عن مائة عام، تم تثبيت فهم أن القانون الدولي يعلو على القانون المحلي، في قضية هامة أعتقد اسمها "كارولينا كيس"، كانت بين بريطانيا والولايات المتحدة. وبمعنى آخر، أن المرجعيات التي يمكن الاعتماد بها دولياً هي المرجعيات الدولية وليست المرجعيات المحلية. هذه مسألة يجب أن تكون واضحة في بال الجميع.

نقطتي الثانية، نحن في مؤتمر نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح، كما تعرفون، هو المناط به التفاوض على صكوك قانونية دولية في مجال نزع السلاح، أي أننا بهذا المعنى نؤمن بالآلية المتعددة الأطراف ومرجعية الآليات المتعددة الأطراف. فإن هذا المؤتمر يتصرف باسم الأمم المتحدة، وذلك يؤشر إلى أننا نؤمن بالآلية المتعددة الأطراف.

وبالتالي، وفي إطار هذا الفهم وفي هذا السياق، يبدو من المستغرب لبلدي أن يتم لفت انتباهنا لوثيقة صادرة عن جهاز مخابرات لدولة من الدول على أنه مرجع. هذا يتناقض: '١' مع القانون الدولي؛ '٢' يتناقض مع مرجعية هذا المؤتمر الذي تم إثارة هذه النقطة فيه.

نقطتي الثالثة، وهي مرتبطة بالنقطة الثانية، أستطيع أن أقول وبكل جرأة إن تجربة المجتمع الدولي مع تقارير مخابرات الدول، هي تجربة أقل ما يقال فيها أنها سيئة. الجميع يذكر أن السيد كولن باول، وزير خارجية الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣، حضر إلى مجلس الأمن وتحدث عن تقارير أجهزة الاستخبارات الأمريكية بخصوص أسلحة الدمار الشامل العراقية. وكما تذكرون أيضاً لاحقاً أنه هو اعتذر عن تلك التقارير، وقال: لقد تم تضليلي. وبلا شك الوقائع أثبتت ذلك بما لا يقبل الشك. ونستطيع أن نستفيض ولكن ليس هذا هو المهم. الوقائع أثبتت بما بلا يقبل بالشك أن تلك التقارير كانت مضللة. وهذا الموضوع منته. إذا اضطرت إلى أن أفصل، لدي الكثير مما أفصل.

أنا، على المستوى الشخصي، كنت في جلسة مجلس الأمن تلك التي كان فيها كولن باول وعرض على الدول ما اعتُبر في حينه أدلة على وجود أسلحة دمار شامل في العراق. بلا شك هذه النقاط تقودنا إلى مسألة هامة جداً، أن التجربة أثبتت أنه عندما يقوم بلد من البلدان بالإشارة إلى تقارير استخباراته فهو يعكس سياسات هذا البلد تجاه بلدي.

غني عن القول إن سياسات فرنسا هي سياسات عدائية تجاه بلدي. مسألة تقارير استخبارات، وفبركة تقارير الاستخبارات. ونحن حقيقة لا نعرف من يكذب على من؟ هل هي السلطات السياسية تكذب على الاستخبارات، أم الاستخبارات تكذب على السلطات

السياسية، أم الاثنان يكذبان على شعوبهما ثم على شعوب العالم لتبرير سياسات عدائية. هذه مسألة حقيقية تحتاج إلى بحث ولكن كنت أتوقع أن الدول ستستفيد من تجربة العراق كي لا تتجرأ مرة أخرى وتطرح تقارير استخباراتها كمرجعية.

الوجود الفرنسي، شأنه شأن أي وجود آخر في أراضي الجمهورية العربية السورية، دون موافقة الحكومة هو عدوان. وبالتالي، حتى المرجعية التي استند إليها في هذا التقرير تفتقد إلى الشرعية، وتأتي في إطار وفي سياق انتهاك ميثاق الأمم المتحدة.

ونعتقد أننا نحن هنا في هذا المؤتمر، وبالأخص أنه مناظ بنا احترام ميثاق الأمم المتحدة، نحن جزء من منظومة الأمن والسلم الدوليين، نعتقد ذلك وهذه هي وظيفة نزع السلاح. لذلك أنا أعتقد، في هذا السياق وفي هذا الإطار، أنه يجب أن نكون حريصين عندما يتم في هذا المنتدى الدولي المتعدد الأطراف الإشارة إلى بعض استخبارات الدول وكأنه يُراد أن يقال لنا إن هذه التقارير هي تقارير مرجعية. وأعتقد هذا تضليل لا نتفق ولا نتمنى من الوفود أن تأخذها أو تنحو هذا المنحى. أشكرك سيدي الرئيس

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه ودعمه. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل سويسرا.

السيد ماسميحجان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفدنا الكلمة في ظل رئاستكم، ولذلك أود أن أهنئكم على توليكم هذا الدور ونؤكد لكم دعمنا الكامل.

لقد طلبت الكلمة اليوم استجابة لما أعلنته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أنها أجرت تجربة أخرى لإطلاق قذيفة تسيارية في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٧. وتدين سويسرا بشدة ذلك العمل. وتُشكّل هذه التجربة التي تأتي في إطار البرنامج النووي للبلد المذكور، ليس فقط انتهاكاً لعدد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بل وكذلك تهديداً للسلام والأمن داخل المنطقة وخارجها. وثقّوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتحث سويسرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتخلي عن برنامجها النووي والمتصل بالقذائف التسيارية، واستئناف اتفاق الضمانات المعقود مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتكشف هذه الأزمة أيضاً عن أن قواعد القانون الدولي المتعلقة بالتجارب النووية لا تزال تواجه تحديات وأن علينا السعي بمزيد من الجهد لضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن. ولذلك تدعو سويسرا جميع الدول التي لم توقع المعاهدة أو لم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك دون إبطاء.

وتعتقد سويسرا اعتقاداً راسخاً أن المشكلة النووية والأمنية في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضات الدبلوماسية. وتُشجّع جميع الدول على بذل كل ما في وسعها في هذا الاتجاه من أجل الحيلولة دون استمرار تدهور الأوضاع الأمنية. وفي هذا السياق، تؤكد سويسرا من جديد دعمها الكامل للمحادثات السداسية وستظل مستعدة للنظر في أي اقتراح من شأنه تعزيز السلام والاستقرار في شبه الجزيرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سويسرا على بيانه وعلى دعمه للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة آيرلندا.

السيدة كولن (آيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم تعاون آيرلندا الكامل معكم ودعمها الراسخ لكم في مهمتكم الشاقة. وتُعرب آيرلندا أيضاً عن عميق تقديرها لما قامت به الرئاستين السابقتين - رومانيا والاتحاد الروسي - من أعمال خلال الجزء الأول من دورة هذا العام. وأود أيضاً أن اغتنم هذه الفرصة كي أوجه ترحيباً حاراً إلى السفير والممثل الدائم الجديد لباكستان.

وتؤيد آيرلندا تماماً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وسوف أضيف الآن بعض الملاحظات القصيرة بصفة وطنية، وأضم صوتي إلى إجماع هذه القاعة على إدانة عملية الإطلاق الأخيرة لقذيفة تسليحية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل يومين. إن تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه ظل على مدى ٦٠ عاماً قوة محركة للسياسة الخارجية لآيرلندا ولعملنا داخل الأمم المتحدة، وهو التزام يتمسك به بلدنا، شعباً وحكومةً، بكل صدق. وتؤجج كل تجربة تجريبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انعدام الأمن والخوف داخل المنطقة، بل وفي العالم على النطاق الأوسع. ويمكن لهذه الأعمال الاستفزازية المستمرة أن تؤدي في نهاية المطاف إلى عواقب كارثية. وتُخيم آفاق مروعة على هذا المشهد، ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا من جهود دبلوماسية لإقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالوقف الفوري لجميع هذه التجارب العدائية والعودة إلى حظيرة المجتمع الدولي.

وتحت آيرلندا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن الأعمال التي تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولالتزامات ذلك البلد بموجب القانون الدولي، وتُهدد السلامة والاستقرار في المنطقة. ونكرر دعوتنا البلد المذكور إلى الدخول على وجه السرعة في حوار ذي مصداقية وذو مغزى مع المجتمع الدولي دون أي شروط مسبقة، وبصفة خاصة، في إطار المحادثات السادسة.

وأخيراً، تود آيرلندا كثيراً تنشيط مؤتمر نزع السلاح وعودته إلى ممارسة أعماله. ونؤيد تماماً الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً تحت قيادة سفير ميانمار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة آيرلندا على بيانها ودعمها. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة الاتحاد الروسي.

السيدة كوزنيتسيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): السيد الرئيس، أود أولاً وقبل كل شيء تهنئتك بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويمكنكم التعويل على التعاون الصادق من الاتحاد الروسي. وأود أيضاً أن أرحب بالممثل الدائم الجديد لباكستان في جنيف.

إن روسيا تراقب بقلق التطورات الخطيرة في المنطقة التي ننتهي إليها نحن أنفسنا. ونحن، بطبيعة الحال، متحدون في إدانة أنشطة القذائف النووية التي تجريبها بيونغ يانغ. وتُقدّر تماماً ما يشعر به جيراننا عندما تُطلق قذيفة دون سابق إنذار من أراضي كوريا الشمالية، وهو ما يُشكل خطورة كبيرة على أرواح الناس وكذلك على حركة الملاحة الجوية والبحرية في المنطقة. ونرى أن تلك الأعمال التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير مقبولة، وهو ما يدل عليه بالفعل تأييدنا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالجزءات، وهما القراران ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦).

غير أن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن حلها بمجرد فرض جزاءات وضغوط على بيونغ يانغ. وفي الظروف الراهنة، ينبغي لكل الأطراف المعنية الحفاظ على الهدوء وممارسة ضبط النفس وتجنب الخطوات التي من شأنها زيادة حدة التوتر. ومن المهم عند معالجة هذه الحالة أن نأخذ في الحسبان كامل نطاق المسائل التي تواجهها الأطراف من أجل تهيئة الظروف الملائمة لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. ولا سبيل إلى تحقيق ذلك من دون تطبيع الحالة العسكرية والسياسية العامة، والكف عن بناء الهياكل الأساسية العسكرية، وتقليص نطاق المناورات العسكرية، وإيجاد مناخ من الثقة بين دول المنطقة. ونرى أنه ليس أمامنا خيار آخر غير التسوية السياسية انطلاقاً من البيان المشترك للمحادثات السادسة المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة الاتحاد الروسي. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، تدين أستراليا تجربة القذيفة التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٤ أيار/مايو، والتطوير المستمر لبرامجها النووية والمتصلة بالقذائف التسيارية.

ويمثل استمرار البلد المذكور في برامجها النووية والمتصلة بالقذائف التسيارية خرقاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويشكل تهديداً مستمراً للسلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وشدد بيان مشترك من ٦٢ بلداً، بما فيها أستراليا، على ذلك خلال اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٧ الذي عقد في فيينا الأسبوع الماضي فيما يتعلق بالتحدي النووي الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمعاهدة.

وتمثّل الأعمال التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المنطقة والعالم أجمع، ولا يمكن القبول بسلوكها الاستفزازي. وينبغي أن يتوقف البلد المذكور عن المضي في هذا المسار الذي يُشكل خطراً يهدّد الاستقرار الإقليمي والعالمي. وهناك حاجة ماسة إلى تحسين رفاه شعب كوريا الشمالية الذي أمّكه الفقر بدلاً من توجيه الموارد نحو تطوير الأسلحة والقذائف النووية.

والسبيل الأفضل لتحقيق المصالح الطويلة الأجل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي وقفها برامجها النووية والمتصلة بالقذائف والانخراط بصورة إيجابية مع المجتمع الدولي. وتدعو أستراليا جميع البلدان إلى مضاعفة جهودها لتطبيق عقوبات مجلس الأمن المتفق عليها بالإجماع ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كي تدرك أن المسار الذي تسلكه حالياً مسدود.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة أستراليا. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم هذا الدور.

وأؤيد تماماً البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسوف تعمل المملكة المتحدة في مجلس الأمن للتصدي للتهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسلام والأمن.

وتسعى المملكة المتحدة أيضاً في مجلس الأمن إلى معالجة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري. وقد سمعنا ممثل سوريا وهو يتحدث عن إيمانه بالتعددية. إنها ليست

سوى كلمات جوفاء. فالدولة التي توقع اتفاقية الأسلحة النووية وتُصدّق عليها وتؤمن بالتعددية لا تستخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبها. وهذه أدلة ليس منبعها تقرير وكالة استخباراتية، بل تقارير آلية تحقيق مشتركة تمثل هيئة مستقلة أنشأها حسب الأصول مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة، وأعطي الكلمة إلى ممثلة هنغاريا.

السيدة كروول (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، تؤيد هنغاريا تماماً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وبصفة وطنية، أود أن أشير إلى بيان وزير الشؤون الخارجية في هنغاريا الذي يدين فيه بشدة العملية الأخيرة لإطلاق قذيفة تسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويدعو فيه إلى مزيد من التنسيق الدولي والخطوات الفاعلة من أجل وقف كوريا الشمالية.

وتواصل هنغاريا دعم المجتمع الدولي وتضم صوتها إلى الأصوات الداعية إلى وقف البرامج النووية والمتصلة بالقذائف التسيارية في كوريا الشمالية، وتدعو جميع الدول إلى زيادة النشاط من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة هنغاريا، وأعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلادي الكلمة في ظل رئاستكم، أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين في الوفاء بمهمتكم.

السيد الرئيس، يرفض وفد بلدي بشدة الاتهامات الباطلة الموجهة من عدة بلدان إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن الأوضاع الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية تثبت مرة أخرى أن الولايات المتحدة هي السبب الرئيسي وراء الإخلال بالسلام والأمن في المنطقة. وقد شهدنا في الشهر الأخير أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية باتت على شفا الحرب بسبب المناورات العسكرية التي تجريها الولايات المتحدة - وهي تشكّل تهديداً صريحاً وابتزازاً ضد بلدي. وأجرت الولايات المتحدة مناورات عسكرية مشتركة، هي الأكبر على الإطلاق، وحشدت فيها أكثر من 300.000 جندي وجميع أنواع القوات الضاربة الاستراتيجية النووية. وكشفت أيضاً خلال ذلك التدريب عن محاولتها شن ضربة نووية وقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتميط اللثام بذلك عن حجتها المضللة - ما تسميه "الطابع الدفاعي". وعلاوة على ذلك، أجرت الولايات المتحدة تدريبات على ضربات مفاجئة بهدف قطع القيادة وتدمير النقاط الاستراتيجية الرئيسية عن طريق تعبئة قوات مهام خاصة يزيد عددها ثلاث مرات على ما قامت بتعبئته في السنة الماضية.

وذكرت الولايات المتحدة أن ضربتها الصاروخية على دولة ذات سيادة هي رسالة تحذير قوية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتحدثت صراحة عن خيار عسكري، بل وتحويل مسار مجموعة الناقلين النوويين نحو المياه في شبه الجزيرة الكورية. وكُشف النقاب مؤخراً عن مؤامرة شنيعة من وكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة ووكالة المخابرات في كوريا الجنوبية من أجل ارتكاب أعمال إرهاب الدولة ضد القيادة العليا في جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية باستخدام مادة كيميائية أحيائية. وتمارس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في جميع الخطوات العسكرية المتخذة في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية، حقها المشروع في الدفاع عن النفس لمواجهة هذه التهديدات النووية المستمرة الوحشية وهذا الابتزاز من جانب الولايات المتحدة وأتباعها، وهي ممارسة حق مشروع في الدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومما يشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكرامتها أن يُطلق على هذه التدابير الهادفة إلى الدفاع عن النفس استفزازاً وتهديداً للسلام.

وكما أوضحت من قبل، ستُعزز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قدراتها الخاصة بالدفاع عن النفس ما دامت الولايات المتحدة تواصل سياساتها العدائية ضدها وتفرض التهديد النووي والابتزاز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه، وأعطي الكلمة إلى ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد النقري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، في الحقيقة، لم أكن أنوي أن أطلب الكلمة مرة أخرى، وتذكرون أننا كنا دائماً نركز على ضرورة احترام أسلوب التخاطب الدبلوماسي احتراماً لمنتدى هذا المؤتمر ولل سيدات والسادة الحضور في هذا المؤتمر.

وكما ذكرت نحن، الجمهورية العربية السورية، وليس "ريجينيم". نحن عضو في الأمم المتحدة نحن موجودون هنا، أكدنا دائماً على احترام هذه الأطر. وكما لاحظت في التعقيب الأول على سفيرة فرنسا، كان تعقيباً مهنيّاً حرفياً. لا أعرف لماذا هذا الحس من الشخصية في الكلمة التي سأرد عليها الآن.

كنت أتوقع مستوى من الحرفية وضبط للأعصاب أفضل مما شهدته في هذه القاعة. قلت نحن نحترم أطر اللباقة الدبلوماسية ولكن من حقنا أن نمارس مفهوم "reciprocity" وبالتالي بياني هذا هو رد على مندوب النظام "The regime of united kingdom this is a response, on the regime of the united kingdom, I have the same right". هذه مملكة من الاستعمار واضطهاد الشعوب، هي مملكة ظلام غطى ظلامها الكرة الأرضية، قتلت أمماً وشعوباً وانتهكت كل الشرائع الدولية. ثم يأتي ممثل النظام البريطاني ليحدثنا عن الشرعية الدولية. هل كنتم وفقاً للشرعية الدولية عندما ذهبتم واحتلتم العراق؟ طوني بلير رئيس الوزراء في ذلك الحين اعتذر عن أفعال وعن نتائج ذلك الاحتلال. الأمم المتحدة أقرت، في القرار ٤٨٣ (٢٠٠٣)، أن ذلك الفعل كان احتلالاً. هل هذه شرعية دولية؟

من الغريب أن أسمع البعض يحدثني عن الشرعية الدولية وعن تعددية الأطراف. أنتم أكثر من انتهك عبر تاريخكم. أنتم نموذجاً لانتهاك الشرعية الدولية ولانتهاك مؤسسات الأمم المتحدة. وعندما لا تناسبكم دائماً لا ترون فيها أي مجال.

أما فيما يتعلق بالناحية الفنية التي أشار لها بخصوص تقارير اللجان الأمامية، نحن في الحقيقة لم نرفض ولا مرة بالمطلق أي تقرير من تلك التقارير. في حالة من الحالات قلنا إن التقرير يحتاج إلى توسع وبحث أوسع، ولكننا لم نقل إن الباب مغلق أمام التعاون مع الآليات الدولية، أي أننا ما زلنا نؤمن بالآلية المتعددة الأطراف منهجاً وسلوكاً. نقطتي الثانية، فيما يتعلق بالتقرير، بما أن الإطار الذي تمت إثارة النقطة على أساسه هي مسألة التقرير الفرنسي، فدعني أقول في تلك

الحادثة إن سوريا طلبت تحقيقاً من المنظمة الدولية المعنية للذهاب والتقصي في ذلك المكان، مكان الحادثة، أيضاً في المكان الآخر الذي تم الادعاء فيه أنه منه تم إطلاق أو صعود المواد الكيماوية. أي أننا كنا شفاهين أمام الآلية الدولية. نحن الذين طالبنا بهذه الآلية الدولية، وعليكم جميعاً أن تعرفوا أن النظام البريطاني كان من ضمن من عرقل هذا المنحى أي أنه عرقل المنحى الدولي أي أنه عرقل منحى الآلية الدولية. ولا أعتقد أننا في موقع أن نستمع لمحاضرات عن احترام الآليات الدولية من ممثل أكبر إمبراطورية ظلام تنتهك وتقتل الشعوب وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة.

أتمنى ألا اضطر أن آخذ الكلمة مرة أخرى للرد، لأن لدي في جعبتي الكثير مما أضيفه. وكما يقول المثل من يكون بهذا الموقع، في موقع بريطانيا، لا أعتقد أنه يجب أن يمتلك الجرأة حتى ليوجه الاتهام لأي من ممثلي أي من هذه الشعوب أو هذه الدول، لأن تاريخهم حافل بالسواد. شكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية، وأعطي الكلمة إلى ممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود فقط أن أرد على تعليقات ممثل كوريا الشمالية. يبدو واضحاً أن الممثلين من بيونغ يانغ لم ينصتوا إلى الدعوات التي وجهت خلال الأسبوعين الماضيين في فيينا أثناء اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار النووي.

ولم تستمع السلطات في كوريا الشمالية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مناسبات عديدة حول سلوكها الاستفزازي، ويتضح ذلك تماماً من جلسة اليوم التي استمعنا فيها إلى عدد كبير من الأصوات التي تدين الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها كوريا الشمالية.

ومن الواضح أن النظام في بيونغ يانغ لا ينصت. ونحن، الولايات المتحدة، ذكرنا في مرات عديدة أننا لا نشكّل تهديداً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأود، سيدي الرئيس، أن أقول في ختام كلمتي أن أكبر تهديد للنظام في بيونغ يانغ هو النظام نفسه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة، وأعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم إين - شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، قال ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنه يرفض ما ذكره اليوم كثير منا وليس فقط بعضنا عن إطلاق قذائف تسليحية، معتبراً إياه باطلاً لا أساس له من الصحة. غير أنه لم يُقدّم أي أسباب تبرر اعتبار ما قلناه لا أساس له من الصحة. أليس لدينا ما يدعونا إلى القول بأن هذا الاستفزاز انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن؟ أليس لدينا ما يدعو إلى القول بأن هذا تهديد للسلام والأمن الدوليين؟ أليس لدينا ما يدعو إلى القول بأن عليهم العودة إلى طريق نزع السلاح النووي؟ ولذلك ما أطلبه منه أن ينصت إلى ما نقوله، وأن يتفضل، في المرة القادمة التي يرفض فيها ما نقوله، بقراءة القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد والمعايير الكثيرة التي لدينا في منظمة الطيران المدني الدولي، وفي المنظمة البحرية الدولية، وغيرها، ثم تقديم بعض الأسباب التي تجعله يرى أن ما نقوله ليس له أساس من الصحة.

لقد سئمتنا كثيراً تكرار ما يطلقون عليه بالإسبانية *huida hacia delante* وبالفرنسية *fuite en avant*. وأوصى بعدم تكرار ذلك النوع من الاندفاع (*fuite en avant*).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا، وأعطي الكلمة إلى ممثل المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود فقط أن أقول إن مما أسعدني ما جاء على لسان ممثل سوريا من أن سوريا تقبل نتائج آلية التحقيق المشتركة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة، وأعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لي بأخذ الكلمة مرة أخرى. إذا كانت المناورات العسكرية الدورية أو تجارب إطلاق القذائف التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعزيز قدرتها على الدفاع عن النفس تُسمى استفزازاً أو تهديداً للسلام، فبماذا تُسمى التجارب النووية العديدة وتجارب إطلاق القذائف التي تُجرىها البلدان الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة؟

لقد أجرت الولايات المتحدة مؤخراً تجربة إطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات في ٢٦ نيسان/أبريل وتلتها تجربة أخرى في ٣ أيار/مايو، ولكن لم يشكك أحد مطلقاً في تلك التجارب. وتقدّمت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدة مرات بشكاوى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد السياسة العدائية للولايات المتحدة ومناوراتها العسكرية المشتركة الاستفزازية والعدائية الواسعة النطاق التي هي أوضح دليل على التهديد النووي والابتزاز من جانب الولايات المتحدة والتي دفعت أيضاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الحصول على وسائل الردع النووي. ومع ذلك، رفض مجلس الأمن الشكوى واعتمد بدلاً من ذلك قراراً يحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخاذ خطوات في سبيل الدفاع عن نفسها من دون أي سبب بموجب القانون الدولي، وفرض عقوبات أشد صرامة عليها. والأخطر من ذلك هو أن مجلس الأمن لم يتخذ في أي وقت من الأوقات موقفاً حيال التهديد النووي الذي تُشكله إحدى الدول الدائمة العضوية على البلدان الأخرى: الهجوم الصاروخي من تلك الدولة العضو على دولة غير حائزة لأسلحة نووية وعمليات إطلاق سواتل تجسسية وقذائف من جانب حلفائها.

وتشن الولايات المتحدة حملتها لفرض جزاءات وضغوط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في إطار تنفيذ سياستها الجديدة تجاه هذا البلد، وهي ما يُطلق عليها "أقصى قدر من الضغط والمشاركة". ورداً على ذلك، ستسرّع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدابير تعزيز ردعها النووي. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستعدة تماماً للرد على أي خيارات تتخذها الولايات المتحدة، وما لم تتراجع الولايات المتحدة عن سياستها العدائية حيال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وما لم تكف عن التهديد والابتزاز النوويين، ستستمر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تعزيز قدراتها العسكرية.

ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد أننا لا نعترف بأي قرار من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهذا هو ردي على السؤال الذي طرحته كوريا الجنوبية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه.

وأود أن أطلب من الوفود معالجة المسائل الثنائية خارج إطار مؤتمر نزع السلاح.
وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة فرنسا.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): السيد الرئيس، لن أطيل عليكم. وأود أن أرد على الملاحظات التي أثارها ممثل سوريا. واسمحوا لي أن أتناول الوضع من منظوره الصحيح. لقد أدى الهجوم الكيميائي الذي وقع في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ على مدينة خان شيخون في سوريا إلى مقتل أكثر من ٨٠ شخصاً، لقي ٥٠ منهم حتفهم على الفور، وأصيب أكثر من ٥٠٠ شخص. وتوفي الضحايا بسبب الاختناق وشلل الجهاز العصبي جراء الغاز. وكان الرد على هذا الهجوم المروع والانتهاكات المتكررة من جانب سوريا لالتزامها بوقف استخدام الأسلحة التي يحظرها المجتمع المدني أن قررت فرنسا إطلاق شركائها والناس عامة في جميع أنحاء العالم على ما لديها من معلومات. وتستند نتائج هذا التقييم الوطني التي أُعلن عنها، إلى تحقيقات وتحليلات أجرتها أجهزة الاستخبارات الفرنسية بأقصى قدر من الدقة. وقدمنا أيضاً إلى الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية نسخة من تقريرنا عن التحليل التقني وجميع المعلومات الأخرى التي قد تحتاج إليها.

إن مسؤوليتنا الجماعية، أي مسؤولية المجتمع الدولي بأسره، عن الحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، الذي يقوم على أساس اتفاقية صدّق عليها حتى الآن على الصعيد العالمي ١٩٢ دولة في جميع أنحاء العالم. ويُشكّل هذا النظام حجر الزاوية، ليس فقط للنظام الدولي، بل وكذلك للأمن الجماعي في جميع أنحاء العالم وفي كل بلد من بلداننا. وستواصل فرنسا، بالتعاون مع شركائها، السعي جاهدة نحو الحفاظ على هذا النظام، بوسائل تشمل إثارة المسألة مرة أخرى، كلما دعت الضرورة، في المؤتمر، وهو محفل مشروع تماماً لمعالجة هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة فرنسا، وأعطي الكلمة إلى ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد النقري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، في الحقيقة، عندما طلبت الكلمة كان الهدف هو التعقيب على ما ذكره ممثل بريطانيا لأوضح أن ما ذكرته هو أننا لم نغلق أبواب التعاون مع الآليات المتعددة الأطراف بخصوص هذا الموضوع. لم أقل نقبل هذا لا يعني أننا نرفض، ولكن حتى ما قولناه إننا، في بعض الحالات، كان هناك ضرورة للبحث بصورة أوسع في الأدلة، وطلبنا وتحديثنا عن ضرورة استقصاءات أوسع. فلا أعرف من أين جاء ممثل بريطانيا بهذه الاستنتاجات وطريقة الفهم التي تخصه بخصوص بياني.

سأعقب الآن على بيان سعادة سفيرة فرنسا. كما تعرفون انضمت بلادي إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية، وهي أكدت على أن يتم تدمير مخزونها من الأسلحة خارج الأراضي السورية كي لا يكون هناك شبهة في المستقبل بأن هناك أي مواد متبقية وتوجيه اتهامات بأننا قد قمنا باستخدام هذه المواد أو أن لدينا مواد متبقية. أي أننا كنا نحن من حرص على أن يتم تدمير هذه المواد خارج أراضي الجمهورية العربية السورية. ومسألة حرصنا على عالم خالٍ من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ليس جديداً.

إن سوريا، أثناء عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن عام ٢٠٠٣، تقدّمت بمبادرة لإخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، أي أننا لم نأت بجديد هو جزء من

قناعتنا، لإخلاء هذه المنطقة. والتزمنا بكل ما تقتضيه الاتفاقية من حسن نية بأحكام هذه الاتفاقية. الآن، هناك حوادث استخدام أسلحة كيميائية، وبلا شك هؤلاء الضحايا هم ضحايا سوريين، كائناً من كانوا. إن هذا يدعو إلى الأمل. سفيرة فرنسا تشير إلى أن هناك ضحايا، هذا يدعو إلى الأمل بلا شك، لكن علينا أن نتيقن وندقق المصادر الأساسية للمعلومات التي قُدمت. بدايةً، كانت مصادر White Helmets، مداراة من المخابرات البريطانية ومنشأة من المخابرات البريطانية، ثم الآن هناك حديث عن مصادر استخبارات أخرى كما ذكرت في مداخلي الأولى. ولن أكرر ما ذكرته حرصاً على وقت الإلقاء في المؤتمر.

مصادر الاستخبارات ليست أداة ولا مرجعية. هي أداة لتنفيذ سياسات البلد، استخبارات البلد هي أداة لتنفيذ سياسات البلد. وذكرت أن لنا تجربة في هذا الخصوص، المجتمع الدولي له تجربة في هذا الخصوص. وأستطيع أن أقول في هذه الحادثة، إننا نفينا بالمطلق أي دور لنا أو أية مسؤولية عن ارتكاب هذه الجريمة، وأدنا ارتكابها. وعلى العكس، حرصاً على أن تتضح هذه الجريمة للرأي العام الدولي، قلنا نحن إننا مع إرسال بعثة واسعة محايدة للتقصي فيما جرى في خان شيخون.

نحن من كنا من أنصار ذلك ولا نستطيع أن نقبل تقارير استخباراتية لـ X أو Z من دولة من الدول لأننا، كما ذكرنا، هذه الاستخبارات أثبتت أنها تؤدي سياسات للبلدان التي تنتمي إليها، واستخبارات فرنسية ذكرتها، مع كل الاحترام الشخصي للسفيرة الفرنسية، ولكن فرنسا ومسألة موقفها العدائي من بلدي لا أعتقد أن هناك أي عاقل في هذا الاجتماع أو في العالم لا يدرك ذلك. هذه مسألة منتهية. وبالتالي، مرة أخرى أتمنى، نحن الآن نستأنف هذه الدورة، ألا يكون مؤتمر نزع السلاح منتدى فقط للبيانات السياسية.

نعتقد أننا على الأقل لدينا الكثير مما يجب أن نبحث بخصوصه، لكي نضطلع فعلاً بدورنا لتحقيق منظومة الأمن والسلم الدوليين في إطار نزع السلاح. ولا أتمنى أن يتم جلب هذه النقاط دائماً. لدينا ردود ولكن لا أعتقد أن هذه المناقشات تغني أو تفيد، في أي معنى من المعاني، عمل أو ولاية مؤتمر نزع السلاح. شكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية، وأعطي الكلمة إلى ممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أردت التدخل فقط لتوضيح نقطة هنا. كما سمعنا اليوم، فإن التهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - وأريد أن أكون واضحاً بشأن ذلك - ليس مسألة ثنائية. ويتجلى بوضوح أنه تهديد متعدد الأطراف. ولا يمس هذا التهديد السلام والأمن الإقليميين فحسب - بل من الواضح أنه يمس السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة. هل تود أي وفود أخرى أخذ الكلمة الآن؟ لا يبدو أن هناك من يرغب في ذلك.

ولذلك أعطي الكلمة إلى الممثل الدائم لميانمار كما أعلنت في بياني الافتتاحي.

السيد لين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في مستهل كلمتي أن أهنيكم أنتم ووفدكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأرجو أن تكونوا على يقين من دعم

وفدي وتعاونه الكاملين من أجل أدائكم مهمتكم. وأرجو أن تكونوا على يقين من دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين في مهمتكم.

وأود أن أوجه ترحيباً حاراً إلى زميلنا الجديد، سعادة السفير فاروق عامل من باكستان. وأود كذلك أن أشكر جميع الوفود التي أعربت عن دعمها لجهودي.

السيد الرئيس، لقد تمكنت، منذ أن كُلفت برئاسة الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، من إجراء أكثر من ٥٠ جولة من المشاورات - الثنائية أو المتعددة الأطراف - مع الأعضاء. والتقيت معكم جميعاً تقريباً. وانطلاقاً من مشاوراتنا، سأقترح إنشاء أفرقة فرعية بالاستناد إلى البنود التقليدية في جدول أعمال المؤتمر على النحو الوارد في الوثيقة CD/2085. ومن الواضح أن هذه الأفرقة الفرعية ستكون لها ولايات تداولية. وأتوقع إنشاء أربعة أفرقة فرعية لكل منها ميسرها.

وفيما يتعلق بمسألة التوسع التي ظلت مطروحة خلال مشاوري، سُنعالج تلك المسألة بشكل مناسب في اقتراحي. غير أن ثمة بضعة تساؤلات لا بد من الإجابة عليها في هذه المرحلة. وضماناً لتوفير أكبر قدر ممكن من الدعم من الأعضاء، سأجتمع مع أفرقة المؤتمر يوم غد لتقديم التفاصيل المتعلقة بمشروع اقتراحي والتماس آرائكم وتوجيهكم في هذا الصدد. وسأعمم بعد ذلك مشروع الاقتراح عليكم للنظر فيه في أواخر هذا الأسبوع أو في مطلع الأسبوع المقبل. وإذا سارت الأمور كلها على ما يرام، سأطرح مشروع الاقتراح للتصويت في وقت لاحق من الأسبوع المقبل. وبإيجاز شديد، هذا هو تقريري إليكم عن مهمتي كرئيس للفريق العامل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ميانمار وأشيد بالعمل المتميز الذي يقوم به. وكما ذكرت في مستهل فترة الرئاسة السنغالية، نعتقد أن من الضروري العمل في تعاون وثيق معكم وعدم طرح أي اقتراحات أخرى يمكن أن تصرف مؤتمر نزع السلاح عن مهمته لأن "إيجاد سبل المضي قدماً" مبادرة ممتازة جديدة بكامل دعم المؤتمر وموافقة عليها.

وأود أن أذكركم بأن السفير لين سيعقد مشاورات مع المجموعات الإقليمية هذا الأسبوع.

وأود أيضاً دعوتكم جميعاً إلى حضور حفل استقبال سيقام يوم ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ في المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وستُعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح الساعة ١٠/٠٠ من يوم الثلاثاء ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧ في قاعة المجلس. وسيعقبها مباشرة اجتماع الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً. وبهذا نختتم عملنا لهذا الصباح.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.